مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:25 عدد:62 السنة: 2021

معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و آليات الحد منها
–دراسة تحليلية–

The women's political participation obstacles in Algeria and mechanisms to reduce them – analytical study

بوعافية العيد[1]
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج– الجزائر–
laid.bouafia@univ-bba.dz

بلقاسم حاج
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،– الجزائر–
belkacem_hadj@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/09/25 القبول 2021/08/17 النشر على الخط 2021/12/15
Received 25/09/2020 Accepted 17/08/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

يأتي بحثنا هذا ليبين أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية، أو ممارسة نشاطات ذات علاقة بالسياسة، سواء كناخبة أو كمترشحة، على مستوى تمثيل الشعب في المجالس البلدية، أو الولائية، أو حتى الاستحقاقات الرئاسية.

إن موضوع المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة لا يزال يطرح مجموعة من التساؤلات في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، وتطور المسار الديمقراطي على المستوى العالمي، إذ لم يعد هناك إشكال في ما يخص الفرق بين الرجل والمرأة في الدول الغربية ، بل العبرة عندهم بالكفاءات و الشهادات دون اعتبار لمسألة الجنس البشري، غير أن المجتمعات العربية لازالت تنظر إلى المرأة على أنها محدودة المسؤوليات، فمجرد مشاركتها في الانتخابات يعتبر إنجازا في حد ذاته بالنسبة لهذه المجتمعات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– هناك معوقات اجتماعية وثقافية تقلل من المشاركة السياسية للمرأة.

– ضعف قواعد استقلالية المرأة وتبعيتها الدائمة للرجل مما يزيد من صعوبات مشاركتها المستقلة وتمثيلها المستقل.

الكلمات المفتاحية: : المشاركة السياسية ، الانتخابات ،المعوقات، المرأة

Abstract:

Our research highlights the most important obstacles to women's participation in political decision-making, or political-related activities, whether as a voter or as a candidate, at the level of people'srepresentation in municipal, state, or even presidentialentitlements.

The issue of political participation for women continues to raise a range of questions in the light of the openness to the outside world and the development of the democratic process at the global level, since there is no longer a problem with the difference between men and women in Western countries, but rather the lessonsought by them by competencies and testimonies without regard to the question of the human race, but Arab societies still view women as limited responsibilities, as the mere fact that they participate in elections is an achievement in itself for these societies.

The study reached the following conclusions:

- There are social and cultural constraints that reduce women's political participation.
- The weakness of women'sindependence rules and permanent dependence on men, which increases the difficulties of their independent participation and independent representation.

Keywords:. Political participation, Theelection، Obstacles, woman.

[1]– المؤلف المراسل: العيد بوعافية البريد الإلكتروني: **laid.bouafia@univ-bba.dz**

مقدمة:

تعد المشاركة السياسية من أهم المؤشرات على وجود تنمية سياسية داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق اهتمت معظم الدول برفع نسبة المشاركة السياسية، وتوفير الشروط المناسبة لذلك. وفي هذا السياق سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تكريس الديمقراطية كآلية لرفع مستوى الوعي السياسي، وتحقيق تنمية سياسية تضمن الاستقرار داخل المجتمع، وتساهم في تطويره.

إن رفع مستوى المشاركة السياسية في الجزائر وخاصة في ظل ظاهرة العزوف عن الانتخابات يقتضي بالضرورة استهداف فئات كبيرة من المجتمع دون التمييز بين فئاته المختلفة، ودون إقصاء طرف، وإبعاده عن المشاركة السياسية، حيث شملت ظاهرة العزوف عدة فئات من المجتمع بما فيها شريحة النساء ولان المرأة تشكل ما يقارب 50 ٪من مجموع أفراد المجتمع فان مشاركتها في صنع القرار السياسي يعتبر ضروريا في المجتمع.

غير أن الملاحظ أن المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة تعتريها مجموعة من العوائق بحكم أن الجزائر من الدول المحافظة التي لازالت تنظر إلى المرأة على أنها تمارس نشاطها داخل المنزل فقط وان تم فتح مجال المشاركة السياسية نوعا ما فإنه يبقى بعيدا عن المستوى المرغوب فيه.

ولقد نص القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير 2012 على منح المرأة الثلث من المقاعد في المجالس المنتخبة،[1] وهذا ما يدل على حضور المرأة كمترشحة، لكن لا يدل بالضرورة على حضورها كناخبة، وسنوضح من خلال بحثنا هذا أهم المعوقات التي تجعل من المشاركة السياسية لدى المرأة الجزائرية ضعيفة نوعا ما، كما سنحاول إعطاء بعض الاقتراحات التي ترفع من مستوى هذه الأخيرة بما يتناسب ومكانة الجزائر بين دول العالم.

ومن هذا المنطلق نحاول أن نطرح الإشكال الآتي:

ماهي أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟ وكيف يمكن أن نحد من هذه المعوقات للرفع من مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة في الجزائر؟

1) **منهجية العمل** : استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي وهو المنهج الذي " يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها رسما رقميا، يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى"[2].

وطبيعة بحثنا تقتضي الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بشكل عام، وفي المشاركة السياسية بشكل خاص، نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميز بمجموعة من العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال السابقة قبل الاستعمار الفرنسي، الذي حاول إدخال آليات الديمقراطية إلى المجتمع الجزائري وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من المعيقات والتي

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد1، 2012.

[2] –عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ديوان المطبوعات، الجزائر 2003ص139.

أردنا أن نقف عند أهمها، ومحاولة الحد منها، بالتكيف مع خصائص المجتمع الجزائري الذي يدين بدين الإسلام، وله تقاليد عربية أصيلة يجب أخذها بعين الاعتبار.

ولقد اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية (دراسات و أبحاث) ضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات و الأبحاث لمجموعة من الأساتذة والدكاترة الجامعيين حيث جمعت هذه المقالات من الندوة العلمية الوطنية التي انعقدت يوم 15مارس 2016 بجامعة محمد لمين دباغين بسطيف وهذا تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نادية سعيد عاشور وأهم المقالات التي اعتمدنا عليها كدراسات سابقة هي مقالات المحور السابع تحت عنوان المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية _التمثيل النسوي في قبة البرلمان /في المجالس والسلطات المحلية . وكذلك مقالات المحور الثامن :وعي المرأة الجزائرية بذاتها إلى أي مدى ؟/دور المرأة_النخبة في ترقية المرأة في المجتمع الجزائري [1].
- المرأة والمشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي،مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية لطالبة بادي سامية ،2005 جامعة قسنطينة.

المشاركة السياسية للمرأة العربية عبر تطبيقات الاعلام الجديد: المدونات الالكترونية أنموذجا مقال ل أ: نوال رضا جامعة باتنة-1- منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع ، الجزء الثاني ، جوان 2017.

2) تحديد المفاهيم:

2-1) : المشاركة السياسية:

هي المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات. المشاركة السياسية هي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه.لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب ، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق.[2]

والمشاركة السياسية عند **صامويل هنتنجتون وجون نلسون**: ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً،منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال. ويمكن القول أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالهما، وتحديد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.[3]

---

[1] المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية (دراسات و أبحاث)، نادية سعيد عاشور وآخرون،مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة ، 2016ص 349-412.

[2] – طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص108

[3] – حسين علوان البيج: «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223، أيلول /سبتمبر 1997

ويمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يعترف بها المجتمع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب. وحسب رأي أكاديمي آخر تعد المشاركة السياسية مساهمة المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة، أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي. هذه الصور والأنماط تشمل تقلد منصب سياسي أو إداري، السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي (الحزب مثلاً)، العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي، العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي، المشاركة في اجتماعات السياسة العامة، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية ،التصويت .

وفي الأخير أرى كباحث أن المشاركة السياسية هي تجسيد للشعور بالمسؤولية لدى الفرد اتجاه وطنه على أرض الواقع وهو عبارة عن ممارسة للمواطنة، فلا تكفي المشاركة الوجدانية لدى الفرد اتجاه وطنه ومجتمعه بل تتعداها إلى ممارسات عملية فاتجاه الفرد للمشاركة في أي عمل سياسي هو ممارسة للمواطنة

. 2-2) مفهوم الانتخابات:

هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، أو فوز أحد المرشحين للانتخابات، أو غيرها من الأحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مباشراً.[1]

توجد عدة مراحل يجب على الأفراد التقيد بها من أجل تحقيق مشاركة فعالة، وصحيحة في الانتخابات، وهي :

- إتمام السن القانوني للانتخاب وهو ثمانية عشر عاماً في أغلب دول العالم.
- تسجيل كافة المعلومات الشخصية المتطابقة مع بطاقة الهوية في المركز الانتخابي.
- الانتظار في دور الناخبين حتى الوصول إلى صندوق الاقتراع.
- الحصول على نسخة من الورقة الانتخابية من اللجنة المشرفة على الانتخابات.
- التوجه إلى الغرفة السرية الخاصة بالانتخاب لتعبئة البيانات المطلوبة في الاستمارة.
- بعد الانتهاء من الانتخابات يتم وضع الورقة الانتخابية في صندوق الاقتراع، ثم مغادرة المركز الانتخابي.

تتميز الانتخابات بالخصائص القانونية التالية :

- عامة: أي يحق لكل مواطن ضمن السن القانوني للانتخاب، مع استيفاء كافة الشروط الانتخابية أن يدلي بصوتهِ في الانتخابات.

[1]- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي،:ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، الجزائر، ص173.

- مباشرة، أي أن كل مواطن يقوم بالانتخاب بصفتهِ الشخصية دون وجود شخص غيره في غرفة الانتخاب، إلا إذا كان يعاني من عارض صحي، أو حاجة خاصة تمنعه من القيام بالعملية الانتخابية، فعندها تختار لجنة الانتخابات عضواً من أعضائها لمرافقة الناخب إلى الغرفة السرية لمساعدتهِ على الإدلاء بصوتهِ.
- سريّة، أي أنه لا يحق لأي شخص أن يطلع على كيفية قيام كل ناخب بالانتخاب، أو الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية.

2-3) **مفهوم المعوقات**: هي مجموعة من الصعوبات التي تواجه الفرد وتمنعه من المشاركة في العمل التطوعي و الجمعوي وغيرهما، وقد تكون معوقات ذاتية ، اجتماعية ، تنظيمية ، وسياسية[1]

3) المرأة والمشاركة السياسية:

3-1) خصائص المشاركة السياسية:

أ- الفعل: بمعني الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف معين.

ب- التطوع: بمعني أن تتم جهود المواطنين طواعية وشعورهم بدافع المسؤولية الجماعية تجاه القضايا التي تهم مجتمعها

ج- الاختيار: تغليب المصلحة العامة ودعمها، في حالة تعارضها مع المصلحة الخاصة.

كما تمر المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة حيث:

- تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي .
- تتطور إلي الانخراط السياسي .
- لتتحول إلى:القيام بنشاط سياسي .

3-2) شروط المشاركة السياسية:

ويشترط في المشاركة السياسية ما يلي :

- وجود المؤسسات السياسية الرئيسة وخلق التكامل المؤسسي.
- رسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي.
- تطور أساليب وأدوات العمل المستخدمة.

3-3) مستويات وأشكال المشاركة السياسية:

إن تصنيف وتحديد مستويات المشاركة السياسية يختلف من مجتمع لأخر ومن مكان لأخر وحتى من نظام سياسي لأخر فمثلا في الجزائر كان هناك اختلاف في مستويات المشاركة قبل وبعد التعددية الحزبية، وبصفة عامة يمكن تقسيم مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات :

[1] زهراء أحمد عيسى: معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي (أطروحة دكتوراه) قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة البحرين ص 14

المستوى الأول:الذي يضم النشطاء في العمل السياسي، وعلى الشخص المنتمي إلى هذه الفئة أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- عضوية منظمة سياسية.
- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح انتخابات العام.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري .
- المشاركة في الحملات الإنتخابية.
- توجيه الرسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابة أو الصحافة.
- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: ويضم المهتمين بالشأن العام وما يحدث في الساحة السياسية وهم اللذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات.

المستوى الثالث: ويضم اللذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، ويشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة.[1]

3-4)مفهوم المشاركة السياسية للمرأة:

إن مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية؛ كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه. بالنسبة للمرأة فإن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل.[2] لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد أخرى تتمثل فيما يلي:

- ✓ فهي تساهم في إخراج المرأة من الحيز الخاص والمتمثل بالأسرة وتشركها في الحيز العام (المجتمع).
- ✓ هي تساعد في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة.
- ✓ هي التي تدفع بقضية المرأة إلى أن تصبح قضية اجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط.
- ✓ إن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع.
- ✓ إن أهمية مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين ومفهوم المساواة بين الجنسين هو تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعاً وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطية.إن وجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في كافة قضاياه وجوانبه.

[1] حورية بقدوري: المشاركة السياسية للطالبات بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص57.

[2] – حسن أبو الرمان: المرأة العربية والمشاركة السياسية.: دار سندباد للنشر، الأردن، 2000، ص 96.

✓ إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي استنادا إلى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية.

✓ تعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيارا لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية. إن وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها وإبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دور حقيقي في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام. وكل ذلك يعود لما لهذه المراكز – القوة والسلطة – من تأثير في حياة المرأة.

✓ المشاركة السياسية تعطي المرأة قدرة اكبر على التحكم في أمور حياتها وأمور الآخرين سواء في أسرتها أو مجتمعها وذلك من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها وتحقيق مصالحها والدفاع عنها.

تضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما:

- الترشح في الانتخابات أو النضال السياسي: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي.
- أو كناخبة: وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في تحديد من يمثلها حتى يدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها واهتماماتها.

3-5) مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

بالرغم من تبني النظام الرسمي في الجزائر آليات جديدة لتمكين المرأة في المجتمع، وتجلّى ذلك من خلال مشاركتها في المجالس المنتخبة وجميع مؤسسات الدولة، لكن يبقى الاعتراف بالدور الذي تلعبه المرأة في التنمية وثقة معظم أفراد المجتمع ضعيفة، وخاصة من دورها في الهيئات المحلية المنتخبة ربما يعود ذلك إلى حداثة التجربة في الجزائر ومنظومة القيم السائدة والتي تنظر للمرأة على أنها مخلوق ضعيف وبالتالي فالمرأة ما زالت لم تثبت وجودها بحكم أنها لا تزال في بداية الطريق.

3-5-1) مكانة المرأة في دستور 1996:

وهو الدستور الحالي للبلاد وصادق عليه الشعب من خلال استفتاء تم تنظيمه بتاريخ 28 نوفمبر 1996 ونشر في الجريدة الرسمية رقم 76 بتاريخ 8 ديسمبر 1996 وخضع لتعديلين: الأول في شهر أبريل 2002 والثاني في شهر نوفمبر 2008.[1]

وقد جاءت المادة 8 منه معلنة أن غاية مؤسسات الدولة هي الوصول إلى جملة من الأهداف من بينها القضاء على استغلال الإنسان وحماية الحريات الأساسية، وكفلت المادة 29 مبدأ المساواة بين المواطنين دون أي اعتبار أخر من بينها اعتبار الجنس. ونصت المادة 31 إن مؤسسات الدولة تضمن المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق و الواجبات بما يجب معه إزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية و الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبمناسبة تعديل 2008 بموجب القانون 19/08المؤرخ في 15 نوفمبر 2008تم إضافة المادة 31 مكرر وجاء فيها أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة

[1]– عمار بوضياف: المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (2012)،ص139.

كما أنه جاء في مسودة الدستور 2020 المادة 36 التي تنص: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. كما تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات. والحقيقة أن إضافة هذه المادة قفزة نوعية في مجال الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية حيث ستتيح لها الطموح في أعلى المراكز والمراتب في الدولة.

3-5-2) التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة:

وفيما يلي نص القانون العضوي رقم12-03المؤرخ في 12 يناير 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وتطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر من الدستور، يحدد هذا القانون كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بحيث لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية على النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها. وبالنسبة للشطر المتعلق بانتخابات المجالس الشعبية الولائية حددت النسب كما يلي:

- ❖ 30٪ عندما يكون عدد المقاعد 35و39 و43 و47 مقعدا.
- ❖ 35٪عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

غير أن ما يلفت الانتباه أن تطبيق القانون العضوي المتعلق بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة أدى إلى حشو القوائم بالعدد المطلوب من النساء دون مراعاة لمستواهن الثقافي أو تاريخهن النضالي ضمن التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية وإنما فقط تطبيقا عن لأحكام هذا القانون وهو الواقع الذي أكدته نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10ماي 2012 فرغم وصول 145امرأة إلى المجلس الشعبي الوطني إلى أن غالبيتهن لا تتوفر فيهن الشروط الضرورية لممارسة المهام النيابية، وعلى رأسها التشريع والرقابة على الحكومة.[1] يدفع إلى الاعتقاد بأن نظام الحصص الإجباري هو مجرد مسكن مؤقت ونفس السيناريو تكرر في الانتخابات التشريعية التي جرت في 04 ماي 2017 حيث تحصلت 118 امرأة على مقعد في البرلمان من أصل 462 أي بنسبة 26٪ غير أن غالبيتهن يفتقدن للممارسة السياسية و الثقافة السياسية فأصبح البرلمان يطلق عليه " برلمان الحفافات" فالعبرة ليست في الكم وإنما في الكيف وفي قدرة النائبات على التعبير عن قضايا وهموم المجتمع.

4) معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

إن تجربة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تعتبر من أفضل التجارب على المستوى العربي فلقد خطت المرأة الجزائرية خطوات جيدة داخل حيز المشاركة السياسية فكانت السباقة في التواجد في مختلف المحافل الانتخابية كناخبة أو كمترشحة وقد نافست على أعلى المراكز في الدولة وخاضت معركة الانتخابات الرئاسية طامحة لأن تكون رئيسة الدولة الجزائرية .إلا أن النقاد يعتبرون كل هذه الانجازات ماهي إلا ديكور للمشهد السياسي في الجزائر وأن المشاركة السياسية الفعالة للمرأة لازالت بعيدة وهذا لجملة من العراقيل تعترضها. لذا يمكن تلخيص المعوقات التي تمنع النساء من المشاركة الفعالة كما يأتي:

[1] – عمار عباس ونصر الدين بن طيفور: "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي". الجزائر: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد10، جوان 2013، ص 91.

4-1) المعوقات القانونية:

- إن الدستور لا ينص صراحة وبشكل مباشر على المساواة في القانون بين النساء والرجال إنما ينص على المساواة أمام القانون فقط.
- القوانين الانتخابية القائمة(خاصة القائمة على التصويت بالأغلبية) تقلل من حظوظ النساء بالفوز.
- وجود العديد من القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة في الإطار العام والخاص : قوانين الأحوال الشخصية تحرم المرأة من كافة حقوقها السياسية على المستوى الفردي والعائلي وتضعها تحت وصاية الرجل مدى الحياة؛ كذلك قوانين العقوبات لناحية جرائم الشرف والزنا تربط بين سلوك المرأة وشرف الرجل وتعطيه الحق المطلق في الدفاع عن شرفه؛ أما قانون الجنسية فإنه يمنع عن المرأة حقها كمواطنة في إعطاء الجنسية لأولادها وزوجها .

4-2) المعوقات الاجتماعية – الثقافية:

- الموروث الثقافي:إن الثقافة الاجتماعية السائدة وخاصة الثقافة الشعبية ترمي بثقلها على المواطنين ذكوراً وإناثاً على السواء وهي تنطلق من وصاية الرجل وسلطته على المرأة وتكرس قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين عبر تحديد دور المرأة ضمن الأسرة (الدور الإنجابي ورعاية الأسرة) مقابل الدور السياسي والتغيري والإنتاجي الذي هو من أدوار الرجل، مما يلقي كامل الأعباء الأسرية على عاتق المرأة.
- إن المبادئ الإسلامية المتحررة، والمتنورة نحو المرأة، والتي كفلت لها حقوقا وواجبات عظيمة في حمل رسالة الإسلام للحياة، ومشاركتها في تحمل المسؤولية في الحياة العامة مثلها مثل الرجل اصطدمت بالواقع المحمل بأثقال الثقافة الاجتماعية التقليدية الخاطئة؛ فلم تكن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف تجاه المرأة كشقيقة للرجل، وحاملة لرسالة الحياة بجانب الرجل، وشريكة في المسؤولية الخاصة والعامة لم تكن لتنتشر حتى تلاقي تقاليد اجتماعية بالغة في التصلب والقوة، تجعل من المبادئ الصريحة، والحقوق الواضحة للمرأة وحريتها في تحمل أعباء الحياة العامة، وواجبها الديني في ذلك، تجعل من كل ذلك مفاهيم اختلطت بالتقاليد الاجتماعية الخاطئة، لتجعل منها دينا وما هي بدين.فاحترام الإسلام للمرأة ومن باب العدالة الاجتماعية وبسبب الاختلاف الفسيولوجي بين جسم المرأة والرجل لم يطالب المرأة بنفس المهام التي طالب بها الرجل، وهذا الوضع في القدر الذي لم يحطْ من كرامة ووضع المرأة، إلا أنه فُهم من قبل كثير العكس تماما، وكان أول ذلك عدم المساواة في الحقوق السياسية، حتى بات دور المرأة في مجتمعنا محدودا، وأصبح في حالات كثيرة من ضمن ثقافة المجتمع.[1]
- سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الذكوري /الأبوي على العادات والتقاليد المجتمعية السائدة مما يكرس وينمي القيم التمييزية ضد المرأة ويشجع على تسليط العنف عليها مما يعيد إنتاج ويفرض ويكرس قسمة الأدوار النمطية للرجال وللنساء.

[1] – أمال رسام: المرأة العربية حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص14، 1984.

- المرأة حتى وإن كانت مثقفة أو متعلمة، فإن زوجها يمنعها من حقها في ممارسة السياسة، أو الترشح للانتخابات؛ بل ويحرمها من التعبير عن رأيها، ومن ممارسة حقها وواجبها تجاه الوطن". وهذا ما قالته نسيمة واعلي، وهي ناشطة في جمعية ترقية المرأة الريفية بولاية سطيف .
- الجمع بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل يرهق المرأة (الأعباء المزدوجة خاصة أن أعباء الدور الإنجابي ملقاة بكاملها على عاتق المرأة) ويمنع عنها فرص تنمية دورها في الحياة العامة.
- إن العلاقة الخاطئة بين الوافد الثقافي والموروث الثقافي، وخصوصا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وحريتها؛ تمثلت في أن دعوات تحرير المرأة شهدت انبهار بعض من الكتاب ودعاة حرية المرأة بالنموذج الغربي؛ خصوصا في بداية الأمر، ومن ثم اجتلاب مفاهيم ثقافية تحررية من واقع المرأة الغربية، ومحاولة زراعتها في تربة غير تربتها، وقد نتج عن ذلك استحضار الموروث الاجتماعي السلبي في الثقافة العربية، كمحاولة دفاع خاطئة، وأنتج ردة فعل أعاقت من إمكانية تفاعل المجتمع مع شقها الإيجابي كدعوة تحررية، لأنها تدعو لحرية المرأة، وضرورة مشاركتها في الحياة العامة.[1]

4-3: المعوقات السياسية:

- إن ميدان العمل السياسي يتميز بسيطرة ذكورية تاريخية وهيمنة تمثيل الذكور على حساب تمثيل النساء، وبالتالي فإن البنية السياسية تكرس نمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليدياً في المجتمع حسب قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين.
- **غياب الرؤية المنهجية عند صانعي القرار السياسي في حل مشكلات المشاركة السياسية للمرأة،**
- غياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وشيوع ثقافة الاستبداد والتسلط: إن الأنظمة التسلطية تحرم المواطنين من الانتخابات الحرة والحريات العامة تزيد من حرمان المرأة من المشاركة والتمثيل.
- ضعف القوى الديمقراطية والمجتمع المدني وتغييب دور المرأة فيها. إن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية.
- هيمنة العقلية القبلية والعشائرية خاصة في بعض المناطق الداخلية للوطن في بنية المجتمع الجزائري مما يعطيه طابع المجتمع الأهلي وليس المجتمع المدني حيث تزداد الضغوطات على حرية المرأة .
- ضعف الأحزاب السياسية التي يمكن اعتبارها مؤسسات ذكورية بامتياز وهيمنة نظام الحزب الواحد
- ضعف مشاركة المرأة في الشأن العام وضعف انخراطها بالأحزاب السياسية يحرم المرأة من فرصتها في التدرب والمشاركة والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية.
- بنية الأنظمة السياسية: حيث تسود البنية العشائرية أو القبلية أو الطائفية أو العائلية، وعليه فإن طابع التنافس الانتخابي هو: عائلي– سياسي– طائفي مما يخلق صعوبة لناحية وصول النساء إلى مراكز صنع القرار.لا تستطيع المرأة دون مباركة وموافقة العائلة، أن تشارك في الشأن العام والترشح للانتخابات خاصة أن العائلات والعشائر والطوائف لا تقبل أن تمثلها النساء.

[1]– عبد السلام الخزرجي، رضية حسين الخزرجي ، السياسة التربوية في الوطن العربي الواقع والمستقبل. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. ، ص 131، دون سنة.

4-4) المعوقات الاقتصادية:

- ارتفاع نسبة البطالة بين **النساء**، وقد أشارت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع نشاط المرأة الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها وتمثيلها السياسي في الحياة العامة[1].
- النساء لا يملكن الثروات التي تمكنهن من خوض العمليات الانتخابية في ظل غياب أو انفلات السقف المالي للحملات الانتخابية.
- انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة والأطفال في المرتبة الأولى.
- التفرقة في الحقوق المالية المتعلقة بالعمل وأموال الأسرة بين الرجل والمرأة، يجعل وضع المرأة الاقتصادي أقل من الرجل.
- عدم استقلال الذمة المالية للمرأة ونعني به عدم تمتع المرأة بحرية التملك، وبالتالي غياب الحرية الاقتصادية.
- إن المرأة سواء كانت عاملة أو ذات ثروة في كل الأحوال لا تملك قرارها الاقتصادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة.
- انحصار المرأة العاملة في قطاعات أقل إنتاجية بالنظر إلى أن عمل المرأة يكون في قطاع أكثر انحصارا للاقتصاد أي القطاع المنزلي الذي تتسع فيه الهوة مع القطاع العام .

4-5): معوقات خاصة بالمرأة:

- ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي، حتى الحركات النسوية الجمعوية لا تقوم بتمكين النساء للعمل السياسي وتدريبهن على القيادة.
- صورة المرأة عن ذاتها وضعف ثقتها بنفسها وعدم وعيها بأهمية دورها السياسي.
- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء بما فيها الأمية القانونية.
- عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة.

5) :آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة:

الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ليس ترفاً أو بحثاً عن حقوق علي النمط الغربي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني،وفيما يلي بعض الآليات لتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية:

5-1) تحدي الدولة القوية: التي تلتزم إلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء من خلال قوانين وسياسات واستراتيجيات حقيقية.

- كإجراء انتقالي يجب تحقيق الأهداف السياسية مثل تطبيق النظام الحصصي أو الأشكال المشابهة لتأكيد ترشيح المرأة للعمل والمشاركة في المناصب السياسية.

[1] إيمان بيبرس وآخرون : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربية، ورقة بحثية عن جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة برقم 3528، ص 25.

- تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والإدارية للمرأة في مجال الممارسة السياسية، سواء كمرشحة أو منتخبة، أو معينة، وكذلك الاستفادة من خبرات السيدات الأخريات اللاتي نجحن في شغل مناصب عامة[1].
- تقييم وتقوية أقسام المرأة في الأحزاب لتمكينها من التأثير على سياسة الحزب وتزكية ترشيح المرأة.
- معرفة مختلف الفاعلين لأدوارهم الحقيقية مما سينعكس على أدائهم تجاه قضايا النساء: البرلمان ودوره في التشريع والرقابة على أداء الحكومة في رسم الاستراتيجيات ووضع خطط العمل. الأحزاب في بناء الوعي السياسي. البلديات في التنمية، الجامعة والمدرسة في إعداد مواطنين لا رعايا...

5-2) تحدي الأحزاب السياسية:

- إلزامها بتمكين النساء وبناء وعيهن السياسي بعيداً عن الأدوار النمطية.
- الالتزام بإدماج قضايا المرأة في الأجندات السياسية كجزء من رؤية كل فريق عندها يتحول المشهد السياسي إلى مشهد تنافس سياسي على نصرة المرأة ونصرة قضاياها.
- تشجيع الأحزاب على مراجعة المعايير المستخدمة في اختيار الأفراد للوظائف السياسية للتأكد من مراعاة الخبرات المتنوعة للسيدات.
- تطوير الأنشطة التدريبية لتعريف أعضاء الحزب باحتياجات وقدرات العضوات السيدات.
- بلورة ميثاق شرف حزبي داخل كل حزب يمهد لحياة وبيئة حزبية تستجيب لحقوق النساء، وإعادة صياغة الأنظمة الداخلية للأحزاب بحيث تحدد آليات عملية وملزمة.

5-3) تحدي النساء أنفسهن:

- كسر عوائق الخوف وضعف الثقة والانخراط في الحياة العامة.
- تطوير ودعم آلية للتشبيك بين النساء من أجل توفير الدعم والمشورة بين النساء المشاركات في العمل السياسي والعمل المدني. ويهدف هذا التشبيك إلى تطوير سياسات وبرامج تأخذ في الاعتبار أولويات المرأة وتؤكد على النساء المنتخبات ضرورة تبنى هذه الأولويات والبرامج[2].
- تدريب وتمكين النساء وتشجيعهن على الانخراط بالشأن العام.
- العمل الضاغط لتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة.
- رفع كفاءة النساء من خلال التعليم واكتساب المهارات مثل مهارات تحقيق التوازن بين العمل والأسرة ومهارات إدارة الوقت من أجل أن تجد المرأة الوقت اللازم للمشاركة في العمل العام. ويضاف إلى ذلك التوعية السياسية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس حياة المرأة وإدارة الموارد وتنظيم الأسرة.
- تعميم ثقافة المساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

[1] إيمان بيرس وآخرون، المرجع السابق، ص29.
[2] نفس المرجع السابق، ص29.

5-4) تحدي الإعلام:

- تعبئة الإعلام العمومي من أجل لعب دوره في نشر ثقافة المساواة، ومحاربة الصور النمطية عن المرأة.
- بناء قدرات الإعلاميات والإعلاميين من خلال دورات تدريبية في ثقافة حقوق الإنسان.
- تحدي إعادة إنتاج ثقافة مدنية ديمقراطية ونعني بها ثقافة القانون، ثقافة الحريات، ثقافة الممارسة السياسية الديمقراطية من خلال الانتخابات.
- نشر ثقافة المشاركة في الحياة السياسية بالنسبة للمرأة.
- توعية المرأة لأهمية الإدلاء بصوتها الانتخابي

5-5) تحدي المنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان:

- استمرار الحوار مع مختلف الفاعلين،وتنفيذ أنشطة دعوة ومناصرة مشتركة على الصعيد المحلي الإقليمي.
- تدقيق التشريعات الموجودة والضغط لاستحداث التشريعات الجديدة.
- تجميع أفضل الممارسات، تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لدى النشطاء السياسيّين وعلى جميع الهياكل(قاعدياً ومنطقيا ومركزياً)، استثمار لجان المرأة في الأحزاب وتفعيلها لتصبح هياكل مؤثرة لدعم منظور النوع الاجتماعي في صلب الفعل السياسي[1].
- تفعيل الهياكل النسائية الموجودة للضغط من أجل إقرار نظام الكوطا.
- بناء كوادر سياسية نسائية على المستوى المحلي.
- السعي لإعطاء الأهمية وإبراز دور الأنشطة المنزلية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

خاتمة:

في خاتمة بحثنا بقي لنا أن ننبه إلى أن دور المرأة في المشاركة السياسية لا يقل أهمية عن دور الرجل في ذلك، غير أن نظرة بعض المجتمعات إلى المرأة أنها لا ترقى إلى درجة المساهمة في بناء المجتمع جعل من مشاركتها في الحياة السياسية أمرا صعبا نوعا ما، تعتريه مجموعة من العوائق. وعلى الرغم من اتخاذ الجزائر مجموعة من التدابير لتخطي هذه الحواجز إلا أنه لازال أمامها الكثير لتحقق الغاية المنشودة من ذلك. ولقد تطرقنا إلى مجموعة من التوصيات لعلها تكون فعالة في سبيل إشراك المرأة الجزائرية في الحياة السياسية كأخيها الرجل دون تمييز، فالمرأة والرجل في بناء المجتمع سواء.

التوصيات:

خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من التوصيات قصد النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

أولا: إبراز الجانب المشرق من الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق المرأة وواجباتها وترك أهل الاختصاص لتنوير الرأي العام الذي أصبح في كثير من الأمور يخلط بين العرف والدين وتضيع المفاهيم بين الناس.

ثانيا: يتعين على الدولة صياغة سياسات واستراتيجيات تكفل حقوق المرأة وتساهم في تنويرها وتوعيتها وفهم حقها في الترشح والانتخاب والمشاركة في الحياة العامة.

[1] أعمر يحياوي : الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2001،ص122.

ثالثا: لابد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات النسوية .

رابعا: ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام وما تقدمه من توعية

إن هذه التوصيات لا يمكن أن تطبق على مستوى الواقع إلا بالتزام جميع الأطراف المتدخلة والفاعلة بمبادئ حقوق الإنسان وبإطار العمل الخاص بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الأممية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أمال رسام: المرأة العربية حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1984ص14، 1984.
2. أعمر يحياوي : الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2001،ص122.
3. إ يمان بيبرس وآخرون : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربية، ورقة بحثية عن جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة برقم 3528، ص 25.
4. زهراء أحمد عيسى: معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي (أطروحة دكتوراه) قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين ص 14
5. حسن أبو الرمان: المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن، 2000.
6. حسين علوان البيج: «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223. (أيلول /سبتمبر 1997.
7. طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
8. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990
9. نادية سعيد عاشور وآخرون المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية (دراسات و أبحاث)، ،مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة ، 2016ص 349-412.
10. عبد السلام الخزرجي: رضية حسين الخزرجي السياسة التربوية في الوطن العربي الواقع والمستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، دون سنة
11. عمار بوضياف: المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012.

قائمة المراسيم :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد1، 2012

الرسائل:

حورية بقدوري: المشاركة السياسية للطالبات بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2007/2006.

قائمة المجلات:

1. عمار عباس ونصر الدين بن طيفور: "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الاجابي".: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،الجزائر،العدد10، جوان 2013.
2. ميسوم العتوم: المرأة والشأن العام، مركز دراسات الوحدة العربية المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد19. (2012).